اليمن تشارك في اجتماعات منظمة الصحة العالمية وتوقع اتفاقية تعاون صحي إقليمي مع السودان والصومال وجيبوتي

القاهرة / سبأ :

وقعت الجمهورية اليمنية، يوم أمس، في العاصمة المصرية، على اتفاقية التعاون الصحي الإقليمي والتنسيق الصحي المشترك مع كل من جمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية جيبوتي، بالتنسيق والدعم الفني من مكتب منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.

ووقع الاتفاقية عن جانب اليمن وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، فيما وقعها عن جمهورية السودان، وزير الصحة الدكتور هيثم محمد، وعن جمهورية الصومال الفيدرالية، وزير الصحة الدكتور علي حاجي، وعن جمهورية جيبوتي، وزير الصحة الدكتور أحمد روبلة.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التنسيق الإقليمي الصحي في مجالات متعددة، تشمل تحريك الموارد والتقديم لمشاريع مشتركة لصندوق الجوائح والمانحين الدوليين، وتبادل المعلوماتية الصحية، ودراسة الخطط الصحية، والتصدي للأوبئة والأمراض العابرة للحدود، والوضع الصحي بين المهاجرين والنازحين، ورفع كفاءة الترصد الوبائي في المنافذ الحدودية، وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الاربع بما يرفع كفاءة الاستجابة الصحية في الدول الموقعة.

وتُعد الاتفاقية خطوة استراتيجية نحو تحقيق أهداف التنمية الصحية المستدامة، خاصة في ظل التحديات المشتركة التي تواجهها هذه الدول، مثل تغير المناخ، وحركة النازحين المكثفة بين القرن الافريقي واليمن، وتهديدات الفاشيات العابرة للحدود.

يذكر ان الجمهورية اليمنية قد شاركت في أعمال الدورة الثانية والسبعين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط التابعة لمنظمة الصحة العالمية المنعقدة في العاصمة المصرية القاهرة، بوفد ترأسه وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح.

وناقشت الدورة جملة من القضايا الصحية ذات الأولوية لإقليم شرق المتوسط، أبرزها أوضاع الطوارئ الصحية والاستجابة لها، وجهود التخلص من وباء شلل الأطفال في الإقليم، وتعافي الأنظمة الصحية في الدول التي تشهد أزمات وصراعات، إلى جانب الاستعداد لاجتماعات جمعية الصحة العالمية والمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية المقبلة.

كما تناولت الاجتماعات نداء القاهرة للعمل بشأن مكافحة سرطان الثدي، وتأثير التغيرات المناخية على صحة السكان، وتعزيز السياسات الوطنية للأمان والسلامة في المختبرات الصحية، ومناقشة تداعيات الأوضاع الاقتصادية على الخدمات الصحية في بلدان الإقليم.

وتطرق وزير الصحة خلال الاجتماع، الى الجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية في تعزيز الأمن الصحي، ومجابهة الطوارئ بمختلف أشكالها، مشيرا الى أن اليمن رغم ما يمر به من ظروف صعبة جراء الحرب التي اشعلتها المليشيات الحوثية لأكثر من عقد من الزمن قد تمكن من تحقيق تقدم نوعي في مسار خطة الأمن الصحي الوطني، لافتاً الى أن الخطة جاءت ثمرة للتقييم الخارجي المشترك الذي تم بدعم فني من منظمة الصحة العالمية والذي أسس لشراكة فاعلة أسهمت في وضع خطة مشتركة لتعزيز قدرات النظام الصحي في الاستجابة للطوارئ والأوبئة.

وأوضح الوزير بحيبح أن الخطة تضمنت بناء القدرات في مختلف المحاور بما في ذلك تطوير المختبرات الصحية، وفرق الاستجابة السريعة، والمنافذ الحدودية، إلى جانب إنشاء وحدة اللوائح الصحية الدولية، وتفعيل مهامها بدعم من صندوق الجوائح بالبنك الدولي الذي ساهم في تطبيق نهج "الصحة الواحدة" وتعزيز التكامل بين القطاعات ذات الصلة بالصحة العامة والبيئة والحيوان.

وأشار إلى أن إنشاء معهد الصحة الوطنية (Yemen CDS) مثل نقلة مهمة باعتباره مرجعية وطنية في مجال الطوارئ والسياسات وتحليل الأخطار الصحية.. موضحاً أن المعهد يُعنى برسم السياسات الوطنية في مجال الاستجابة للطوارئ، وتعزيز الجاهزية الصحية على المستويين المركزي والميداني.

واستعرض وزير الصحة، التحديات المتكررة للطوارئ الصحية سواء الناجمة عن الإنسان أو الأوبئة أو التغيرات المناخية أو الكوارث الطبيعية أو الهجمات الخارجية..مؤكدًا أن اليمن تُعد من أكثر بلدان إقليم شرق المتوسط تعرضًا لتلك الأخطار.

وأشاد بالدور الكبير الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية في دعم اليمن فنيًا ولوجستيًا خلال مختلف المراحل..مشيرًا إلى أن التعاون مع المنظمة أثمر نتائج ملموسة في بناء القدرات وتطوير ملحوظ في القطاع الصحي..داعيا إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول التي تواجه ظروفًا صحية مماثلة مثل اليمن والصومال والسودان وجيبوتي من خلال إنشاء آليات مشتركة للاستجابة الصحية، ودعم فني متبادل يسهم في الحد من انتقال الأمراض والأوبئة ومواجهة المخاطر العابرة للحدود.

شارك في الاجتماع، وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الرعاية الصحية الأولية، الدكتور علي الوليدي و المدير العام التنفيذي للهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية الدكتور عبدالقادر الباكري، ورئيس المكتب الفني بوزارة الصحة، الدكتور مصلح التوعلي.

مشاركة يمنية في المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل بالدوحة

الدوحة / سبأ :

شاركت الجمهورية اليمنية، افي أعمال الجلسة الوزارية لأعمال الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة تحت (شعار تجارب محلية إنجازات عالمية قصص نجاح في العالم الإسلامي) بوفد ترأسه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد الزعوري.

ويبحث المؤتمر، بمشاركة أكثر من 50 دولة إسلامية، ومنظمات دولية وإقليمية، وخبراء وأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني، سبل تعزيز التعاون في مجالات العمل والتنمية الاجتماعية في العالم الإسلامي.

واستعرض الوزير الزعوري في كلمة اليمن، الواقع الإنساني والاقتصادي الصعب الذي تعيشه بلادنا جراء الحرب التي تشنها المليشيات الحوثية الإرهابية.. مشيراً إلى أن تلك الحرب تسببت في تفاقم أزمة العمل والبطالة وتحولت من مشكلة اقتصادية إلى أزمة اجتماعية خطيرة.

وأوضح الوزير الزعوري، أن سوق العمل في اليمن يعاني تدهورا غير مسبوق، حيث تجاوزت معدلات البطالة بين الشباب 60 بالمائة، وتوقفت أكثر من 70 بالمائة من المنشآت الاقتصادية عن النشاط، ما أدى إلى فقدان ملايين الأسر لمصادر دخلها الأساسية، لافتا الى ان القطاع العام يعاني من صعوبات مالية حادة نتيجة شح الموارد وتوقف تصدير النفط والغاز، في حين يعيش أكثر من 70 بالمائة من السكان تحت خط الفقر، مع نزوح أكثر من 4.5 مليون شخص في أوضاع إنسانية معقدة جراء الحرب الحوثية.

وأشار الوزير الزعوري إلى أن القطاع غير الرسمي أصبح يستوعب النسبة الأكبر من القوى العاملة في ظل غياب برامج الحماية الاجتماعية والقانونية، مؤكداً أن الاستثمار في الإنسان يمثل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

وجدد الزعوري دعم الحكومة اليمنية الكامل لجهود منظمة التعاون الإسلامي، ومبادراتها الرامية إلى تعزيز التعاون في مجالات التدريب والتشغيل، وبناء القدرات، وحماية العمال، معرباً عن أمله في أن تسهم مخرجات المؤتمر في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وخلق فرص عمل للشباب والنساء، بما يعزز صمود شعبنا ويعيد بناء قدراته.

وثمّن الوزير الزعوري الدور الرائد الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في دعم البرامج التنموية والإنسانية المشتركة، مشيداً بأهمية مركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي والصناديق الإنسانية التابعة لها بوصفهما أدوات استراتيجية لتعزيز التعاون الفني والمهني، وتطوير سياسات النهوض بسوق العمل في الدول الأعضاء.

وجدد الدكتور الزعوري تأكيد موقف الحكومة اليمنية الثابت الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، مقدماً شكره وتقديره لدولة قطر ومنظمة التعاون الإسلامي على جهودهم الكبيرة في تنظيم هذا المؤتمر، آملا أن تسهم مناقشاته ونتائجه في تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة في العالم الإسلامي.

مؤسسة الصحافة الإنسانية تدشن ورشة عمل عن مسودة ميثاق الشرف لشبكة أصوات عدن الخضراء

عدن / خاص:

دشنت مؤسسة الصحافة الإنسانية (hjf)، ورشة عمل بعنوان «مناقشة وإقرار مسودة ميثاق الشرف والملف التعريفي لشبكة أصوات عدن الخضراء»، بالشراكة مع منظمة سيفرورلد.

الورشة جاءت بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبالتنسيق المباشر مع فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بعدن، وبرعاية مشتركة من وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، ووزير الدولة محافظ عدن أحمد حامد لملس، وتاتي ضمن مشروع «تكامل».

وفي كلمته الافتتاحية، أشاد المهندس عبدالسلام الجعبي وكيل الهيئة العامة لحماية البيئة بالهدف المحوري لمشروع «أصوات عدن الخضراء، والمتمثل في تمكين منظمات المجتمع المدني من قيادة العمل المناخي والبيئي، وتعزيز حماية محميات الأراضي الرطبة الخمس في عدن، التي تمثل «خط الدفاع الطبيعي للمدينة ضد التغيرات المناخية».

من جانبه شدد الدكتور محمد حمود مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالعاصمة المؤقتة عدن، على أن حماية الأراضي الرطبة والمحميات في عدن هي «واجب اجتماعي، وطني، وديني» تجاه المدينة، مشيراً إلى أن الجميع يتحمل مسؤولية الحفاظ على هذه المحميات.

وفي سياق متصل، دعا ا لدكتور حمود إلى العمل بـ جدية «لاستصدار قرار حكومي على أعلى المستويات، يضع حداً للتعديات ويضبط عـ ملية التخطيط العمراني» في مناطق المحميات، موضحا أن توفير المخطط العام (الماستر بلان) لمدينة عدن سيسهل بشكل كبير التمييز بين الأماكن المخصصة للإنشاء والبناء وبين الأماكن التي يجب الحفاظ عليها كمحميات طبيعية، مؤكداً أن ذلك سيضمن الحماية المستدامة لهذه المواقع الحيوية.

بدوره أكد أكرم عادل ضابط مشروع في منظمة سيفرورلد، أن شبكة «أصوات عدن الخضراء» تهدف لتحويل العمل المناخي والبيئي إلى «شيء واقعي وملموس» عبر أنشطة ميدانية كحملات المناصرة والنظافة والتسوير للمحميات الرطبة، مؤكدا على أهمية إعداد ملف المحميات الفني بشكل متكامل لتقديمه إلى اتفاقية رامسار لضمان الحماية والدعم الدولي.

وأدار الورشة الخبير في المناخ والبيئة والتنمية المستدامة الدكتور جمال باوزير، والمستشارة القانونية القاضية إشراق المقطري.

وتركزت أعمال الورشة في مناقشة وإقرار مسودة ميثاق الشرف التي تحدد المبادئ الأخلاقية والمهنية لأعضاء الشبكة، بالإضافة إلى اعتماد الملف التعريفي (البروفايل) الذي يوضح رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية.

وأكد المشاركون من مختلف الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أهمية هذه الخطوة في تعزيز العمل المشترك والشفافية في القضايا البيئية، وشددوا على ضرورة تمكين المجتمع المحلي من قيادة المبادرات البيئية المستدامة والمساهمة الفاعلة في جهود التكيف مع التغيرات المناخية.

إلى ذلك، أطلقت مؤسسة الصحافة الإنسانية (hjf) الأطر الرسمية والمهنية لشبكة «أصوات عدن الخضراء»، وهي منصة مدنية مكرسة للمناصرة في القضايا البيئية والمناخية في العاصمة المؤقتة عدن.

أوضح بسام القاضي، رئيس مؤسسة الصحافة الإنسانية (hjf)، أن المسودة الأولية لميثاق الشرف والملف التعريفي أعدت مسبقاً من قبل المؤسسة، مشيراً إلى أن الورشة أتاحت للمشاركين تقديم الملاحظات والتعديلات اللازمة، على أن يتولى ميسرو الورشة تنقيحها وإعدادها بصيغتها النهائية.

وأضاف القاضي أن الإعلان الرسمي عن الشبكة سيتم خلال مؤتمر صحفي مفتوح خلال الأيام القادمة، بمشاركة ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية والسلطات المحلية، إلى جانب نخبة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ويهدف مشروع «أصوات عدن الخضراء» إلى تمكين المجتمع المدني والشباب في عدن لقيادة التغيير في القضايا البيئية والمناخية، وبناء قدرات المنظمات المحلية في مجالات المناصرة البيئية والعمل المناخي.

وشهدت الورشة حضور شخصيات رسمية وأكاديمية بارزة.

وزير التخطيط يناقش مع مساعد وزير المالية السعودي تعزيز التعاون المشترك

واشنطن / سبأ :

بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي، الدكتور واعد باذيب، مع مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية بالمملكة العربية السعودية، عبدالله بن زرعة، تعزيز التنسيق المشترك وسبل دعم المملكة للمواقف اليمنية في البنك الدولي.

وتطرق اللقاء، الذي عُقد على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى مجالات الدعم المحتملة عبر مؤسسة التمويل الدولية، اضافة الى الإعداد لمؤتمر الأمن الغذائي المزمع عقده في العاصمة السعودية الرياض.

وأعرب الوزير باذيب عن شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية على دعمها المتواصل لليمن، مشيداً بالتنسيق المثمر بين الجانبين في مختلف المحافل الدولية، مؤكداً على أهمية دعم المملكة للمواقف اليمنية في البنك الدولي، خاصة فيما يتعلق بضمان استمرار البنك في تقديم الخدمات والمشاريع التنموية لليمن في ظل التحديات الراهنة.

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي، إلى أن استمرار دعم البنك الدولي للخدمات الأساسية والمشاريع التنموية في اليمن يمثل أولوية وطنية قصوى، مؤكداً أن هذا الدعم يشمل قطاعات حيوية مثل الصحة، والتعليم والمياه، والكهرباء، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية، مستعرضاً جهود الحكومة اليمنية في توفير البيئة المناسبة للشراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك إقرار قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة، وتحسين مناخ الاستثمار.

وأوضح الدكتور باذيب أن الحكومة تعمل على تقييم شامل للشركات المملوكة للدولة بهدف تحويلها إلى مؤسسات قابلة للاستمرار ماليا وقادرة على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى مراجعة وتطوير قانون الاستثمار لجذب رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، مؤكداً على أهمية مؤتمر الأمن الغذائي في معالجة التحديات الغذائية التي تواجه المنطقة..معرباً عن تطلع اليمن للمشاركة الفاعلة في المؤتمر والاستفادة من المخرجات والتوصيات التي ستصدر عنه.

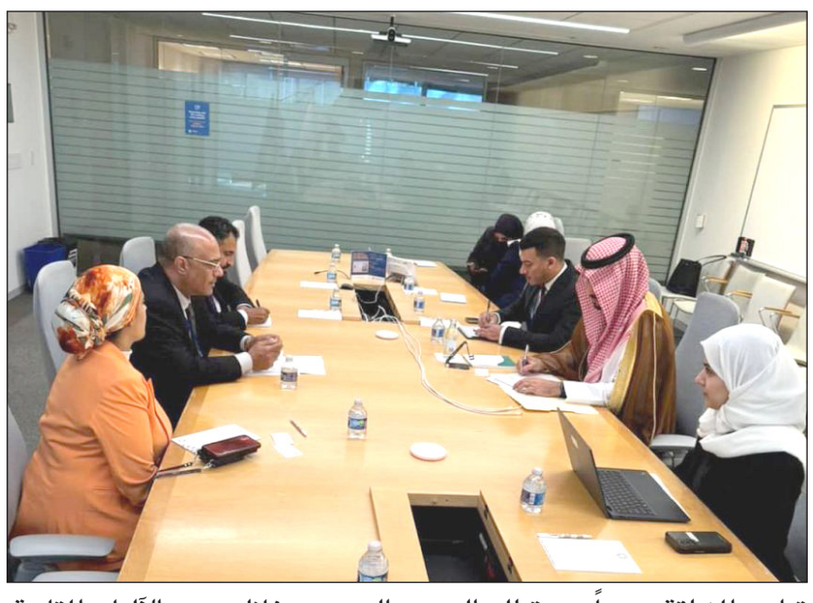

من جانبه، أكد مساعد وزير المالية السعودي، استمرار دعم المملكة لليمن في المحافل الدولية، مجدداً حرص المملكة على تعزيز استقرار وتنمية اليمن من خلال جميع الآليات المتاحة، بما في ذلك الدعم عبر البنك الدولي ومؤسساته.

وفي ختام اللقاء، اتفق الجانبان على تعزيز التنسيق المستمر بينهما في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وضمان استمرار الدعم التنموي لليمن وتحقيق التعافي الاقتصادي والاستقرار المستدام.

بمشاركة الوزيرين الشرجبي والسقطري

اختتام فعاليات أسبوع القاهرة للمياه في نسخته الثامنة بمشاركة اليمن

القاهرة / سبأ:

اختتمت فعاليات أسبوع القاهرة للمياه في نسخته الثامنة تحت شعار (حلول مبتكرة لتعزيز القدرة على الصمود المناخي واستدامة الموارد المائية)، بمشاركة وفد اليمن برئاسة وزيري المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، والزراعة والري والثروة السمكية سالم السقطري.

وخلال فعالية الختام التي أقيمت في العاصمة المصرية القاهرة، اكد رئيس مجلس الوزراء المصري، الدكتور مصطفى مدبولي، أن أسبوع القاهرة الثامن للمياه أثبت أن مصر لا تتحدث عن التحديات فقط، بل تقدّم حلولاً واقعية ومبادرات عملية تمتد من النطاق المحلي إلى الإقليمي والدولي، مشيراً إلى أنّ أسبوع القاهرة للمياه أصبح اليوم منصة عالمية تجمع صنّاع القرار، والخبراء، والباحثين، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، من أكثر من خمسين دولة من مختلف القارات ليؤكد مرة أخرى مكانة مصر كمركز إقليمي للحوار حول قضايا المياه والتنمية المستدامة.

واكد وفد اليمن المشارك في تصريح نشرته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، أن مشاركة اليمن في هذا الحدث الإقليمي الهام تأتي في إطار حرص الحكومة على تعزيز الشراكات، وتبادل الخبرات في مجالات المياه والبيئة والزراعة، مشيراً إلى أن اليمن تُعد من أكثر الدول تأثراً بتغير المناخ وشح الموارد المائية، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود الوطنية وتفعيل أطر التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة هذه التحديات.

واشار الى أن الحكومة تولي ملف المياه أولوية قصوى ضمن الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، وتسعى إلى استقطاب الدعم الفني والمالي لتنفيذ مشاريع استراتيجية في مجالات إدارة الموارد المائية، وبناء القدرات، وتحسين خدمات الإمداد المائي والصرف الصحي، وحماية النظم البيئية من التدهور.

وركزت أجندة أسبوع القاهرة للمياه على خمسة محاور رئيسية تمثلت في: التعاون، والعمل المناخي، والابتكار، والحلول المعتمدة على الطبيعة، والبنية التحتية المستدامة، كما شهدت فعاليات الأسبوع مشاركة 95 منظمة دولية وإقليمية، وتنظيم نحو 125 جلسة علمية وفنية، تناولت أبرز التحديات المائية في المنطقة والعالم، وسبل تعزيز إدارة الموارد المائية بما يحقق الأمن المائي والتنمية المستدامة.